المدرسة المغربية بين مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية–دراسة وثائقية–

The Moroccan School System : Between the Principles of Equality and Equal Opportunity, and the Reproduction of Social Inequalities
- A Documentary Study-

OUHRICH Brahim أهريش ابراهيم

طالب باحث بسلك الدكتوراه، العلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة شعيب الدكالي الجديدة– المغرب

brahim.ouhrich3@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة البحث في موضوع المدرسة المغربية بين مبدأ تكافؤ الفرص وإعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية، وتنطلق من الإشكالية التالية: هل المدرسة المغربية أداة لتحقيق تكافؤ الفرص والرقي المهني والاجتماعي أم أنها أداة لتكريس وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية؟ ومنهجيا اعتمدت الدراسة على تقنية تحليل الخطاب، والمنهج المقارن وذلك للكشف عن الفجوة بين الخطاب الرسمي حول المساواة وتكافؤ الفرص، والممارسات والنتائج الاجتماعية للنظام التعليمي المغربي، مستندة على تحليل مجموعة من الوثائق والتقارير الوطنية والتقييمات الدولية المرتبطة بالمدرسة المغربية. نظريا انطلق الدراسة من خلفيتين نظريتين؛ الأولى لبيير بورديو حول إعادة الإنتاج، والثانية لرايمون بودون حول الاستراتيجيات الفردية. وخلصت الدراسة إلى أنه ورغم الإصلاحات المتعاقبة، فإن المدرسة المغربية ماتزال عاجزة عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بل وأنها مستمرة في تكريس التفاوتات الاجتماعية وتعيد انتاجها.

الكلمات المفتاح: التفاوتات الاجتماعية– إعادة الإنتاج– الأصل الاجتماعي.

Abstract :

This study explores the Moroccan school system, examining the tension between the principle of equal opportunity and the perpetuation of social inequalities. It begins with the following question: Is the Moroccan school system an instrument for achieving equal opportunities and professional and social advancement, or is it an instrument for entrenching and reproducing social inequalities? Methodologically, the study employs discourse analysis and a comparative approach to uncover the gap between official discourse on equality and equal opportunities and the practices and social outcomes of the Moroccan education system. This analysis is based on a range of national documents, reports, and international assessments

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

related to the Moroccan school system. Theoretically, the study draws on two theoretical frameworks: Pierre Bourdieu's theory of reproduction and Raymond Boudon's theory of individual strategies. The study concludes that, despite successive reforms, the Moroccan school system remains incapable of achieving the principle of equal opportunity and continues to perpetuate and reproduce social inequalities.

Keywords : Social inequalities - reproduction - social origin.

مقدمة:

تعد المدرسة عموما أداة تتحقق من خلالها التنشئة الاجتماعية، ويتحقق من خلالها الارتقاء الاجتماعي حين تتحقق فيها المساواة وتكافؤ الفرص، بل وهناك إجماع في كل المجتمعات حول قيمة المدرسة، اعتبارا لوظيفتها التربوية والتعليمية، ولهذا فإن المسؤولين على السياسة بالمجتمع أقاموا لها مكانة متميزة داخل الهيكلة المجتمعية[1]، بل وتكاد تشكل أولى الأولويات. وفي المقابل وفي أحايين كثيرة ماهي إلا أداة لإنتاج وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

ولعل أبرز النظريات السوسيولوجية التي تناولت المدرسة نجد أطروحة بيير بورديو حول الهيمنة وإعادة الإنتاج، والتي كشف فيها من خلال العديد من أعماله الى جانب "جون كلود باسرون" عن حقيقة سوسيولوجية تتجلى في كون المدرسة آلية حيوية للانتقاء الاجتماعي، وأنه من النادر ملاحظة بعض الأشكال الأكثر خفاء للامساواة أمام المدرسة من قبيل تهميش التلاميذ المنحدرين من الطبقات السفلى والمتوسطة داخل بعض التخصصات والتأخر أو التعثر على مستوى الدراسة[2]، وبالتالي فالفوارق أمام المدرسة ليس نتاجا فقط للفوارق على صعيد الموارد الاقتصادية للأسر. بل أن تلك الفوارق توجد أيضا داخل المدرسة، يعاد إنتاجها طيلة المسار الدراسي وتجد تفسيرها بالأساس من خلال الأصل الاجتماعي، لأن الطبقات الاجتماعية تملك تجارب مختلفة عن العالم[3]،وهذا ما يجعل الأفراد يخضعون لمنطق وإكراهات النسق المهيمن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

[1] عبد الكريم غريب، مستجدات التربية والتكوين الحديثة، منشورات عالم التربية، الطبعة 1 الدار البيضاء، 2023 صفحة 7.

[2] Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, Les Héritiers Les étudiants et la culture, Collection Le sens commun, Les éditions de minuit, Paris, 1985 P11.

[3] محمد مباركي، المدرسة المغربية وإعادة إنتاج التفاوتات الطبقية، مقال منشور على موقع assoual.com اطلع عليه بتاريخ 22ماي 2026 على الساعة 20:00

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

كما يدين بورديو في مقال له تحت عنوان "عنصرية الذكاء" التمييز بين تلاميذ الطبقات الشعبية وتلاميذ الطبقة البورجوازية، إذ يلاحظ بورديو أن "عنصرية الذكاء" عنصرية تمارسها الطبقة المهيمنة، وأن إعادة إنتاج الطبقة المهيمنة تتوقف على نقل "رأس المال الثقافي" من الأسر إلى أبنائها[4].

وعلى خلاف هذه النظرية تأتي نظرية ريمون بودون التربوية والمرتبطة بالمدرسة وعلاقتها بالمجتمع، ففي تفسيره لظاهرتي النجاح والفشل المدرسيين أو اللامساواة المدرسية، حيث يرى أن ذلك يعود إلى موقع الفرد داخل البناء الاجتماعي فهو الذي يفرض على الفرد اختياراته، وبالتالي تصبح قرارات الفرد مرتبطة بموقعه الاجتماعي، ويرى بودون أن المدرسة فضاء يمارس فيه الفاعلون مجموعة من الإستراتيجيات والخيارات التي يرونها مناسبة لهم، كلٌّ حسب أصله وانتماءه الاجتماعي، فالنظام التربوي أصلا هو نظام مرن مبني على اللامساواة في المواهب واختلاف الأصول الثقافية والانتماءات الاجتماعية، والنجاح في النظام الذي يركز على المدرسة كمؤسسة تعليمية مهمة يكون مرتبطا بالخيارات العقلانية للفاعلين المدرسيين.

وبالرجوع إلى التعليم في المغرب والذي سيكون موضوع هذه الدراسة، فإنه من الجوانب التي تمنح للمدرسة المغربية قيمتها المعيارية في تصورات الناس داخل المجتمع ما يتعلق خصوصا بدورها ووظيفتها في تحريك المصعد الاجتماعي وما تمنحه للفرد من نفع. وبالرغم من بعض التراجع مقارنة مع ما حققته المدرسة بعد الاستقلال بالمغرب فإنها ماتزال بالنسبة لفئة عريضة من المجتمع تعتبر الأداة الأساسية لتحسين وضعها الاجتماعي.[5] وتعاني المدرسة اليوم من صورة سلبية وتستهدفها مؤاخذات تستوطن في الخطاب الذي يقرنها بالأزمة، وهذا لا يقتصر على المدرسة المغربية فقط بل يشمل جل المجتمعات المعاصرة بفعل التحولات العميقة التي تعرفها وبفعل هيمنة النموذج الاقتصادي الذي يضع ترابطا وثيقا بين التعليم وقيمته في السوق الاقتصادية.[6]

وقد أثارت المسألة التعليمية بالمغرب اهتماما كبيرا في مختلف الأوساط الفكرية والتربوية والسياسية والاجتماعية، فقد كتبت بصددها مؤلفات وانتهجت بصددها أيضا سياسات مختلفة ومتباينة، إلا أن كل هذه المساعي يظهر أنها لم تنجح في معالجة الامر، لأنها ظلت حلولا جزئية سرعان ما أدت إلى تفاقم المشكل

[4] حسن أحجيج، نظرية العالم الاجتماعي، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2018، ص 179.
[5] رحمة بورقية، مجلة المدرسة المغربية، العددان 4و5، أكتوبر 2012، ص 13.
[6] المرجع نفسه، ص 14.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

سنة بعد أخرى[7]. ويظهر أن المشكل ليس وليد اللحظة الحالية، بل هو نتاج تراكمات سابقة[8]؛ فمنذ الاستقلال إلى اليوم مازال مشكل التعليم مشكلا ينعت بالمتفاقم وبالمستعصي عن الحل رغم الميزانيات التي تخصص له سنويا ورغم الهبات والقروض التي يتلقاها المغرب من الخارج بغية إيجاد "حل" للأزمة التي تعيشها المدرسة المغربية منذ الاستقلال كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولعل أبرز مظاهر هذه الازمة، انعدام المساواة وتعميق الفوارق الاجتماعية، والحال أن مهمة المدرسة هي فك الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الاصلية الموجودة بين التلاميذ ومستقبلهم المدرسي والاجتماعي، وهكذا يتفاقم العجز التربوي بالفوارق الاجتماعية التي تنتجها وترسخها المدرسة على كافة المستويات.[9]

هذا وقد نهج المغرب مؤخرا عدة إصلاحات من أجل فك الارتباط بين الأصل الاجتماعي والنجاح الدراسي للمتعلمين وذلك من خلال ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطفال في ولوج تربية جيدة باسم العدالة الاجتماعية، وهو الأساس الذي قامت عليه الرؤية الاستراتيجية 2015-2030[10].

ومن خلال ما سبق أطرح الإشكالية المرتبطة بهذه الدراسة: هل المدرسة المغربية أداة لتحقيق تكافؤ الفرص والرقي المهني والاجتماعي أم أنها أداة لتكريس وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية؟

المبحث الأول: المدرسة المغربية بين إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية وتحقيق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراجية للتعليم 2015-2030

يعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى جانب الرؤية الاستراتيجية أهم الأوراش الإصلاحية التي شهدتها المدرسة المغربية في الالفية الثالثة، لما يتضمانه من مبادئ ودعامات تروم جودة التعليم المغربي وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، إلا أن الواقع بيّن قصورا كبيرا في تحقيق هذه المبادئ.

[7] محمد عابد الجابري، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1974، ص 3-4.

[8] عبد الهادي أعراب، باحث بكلية الآداب بالرباط، مقال منشور ضمن سلسلة ومناظرات رقم 102 تحت عنوان: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، ص 183.

[9] تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدرسة العدالة الاجتماعية، 2018.

[10] المرجع نفسه، ص 50.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المطلب الأول: الميثاق الوطني للتربية والتكوين

تجدر الإشارة أولا ان الميثاق الوطني للتربية والتكوين يعتبر أول إصلاح يتسم بالشمولية والعقلانية وبعيد عن الميزاجية والسياسوية[11] وهو ما يتجلى في التوافق العام الذي عرفه بين مختلف المتدخلين في الشأن التعليمي. وقد ورد مشروع هذا الميثاق من الحاجة الماسة إلى خلق تعليم مندمج مع محيطه منفتح على العصر، وكما ورد في خطاب الملك محمد السادس بأن "الغاية في ذلك هي تكوين مواطن قادر على اكتساب المعارف والمهارات، ... وأن المراد من المؤسسات التربوية هو أن تكون فاعلة ومتجاوبة مع محيطها؛ ويقتضي ذلك تعميم التمدرس وتسهيله على كل الفئات، وبالأخص الفئات المحرومة والمناطق النائية؛ وكذلك العناية بأطر التعليم"[12]. وانطلاق من الصياغة العامة لهذا الميثاق والذي ينتظم ضمن بنية ونسق يرتكز على التوجيهات الملكية ومجموعة من المبادئ والمرتكزات، من أهمها نشر التعليم وربطه بالمحيط[13]، ثم الرفع من جودة التربية والتكوين[14]، والتعبئة الوطنية لتجديد المدرسة. إلا أن التنزيل على أرض الواقع بين العكس وخيب الآمال وذلك لتغافله مجموعة من المؤشرات والعوامل، لعل أبرزها غياب التأهيل المسبق للمعنيين بتنزيله على أرض الواقع وهو ما يؤكد غياب الإرادة والرؤية المسبقة وبالتالي نية الإصلاح، هذا بالإضافة إلى غياب النصوص التشريعية المحددة لواجبات وأدوار الشركاء في عملية تنزيل أهم المقتضيات التي جاء بها الميثاق[15]. ومما يؤكد كذلك أن هذا الميثاق ما هو إلا تكريس للوضع القائم نجد ما يشير إليه المجال السادس وهو الشراكة والتمويل؛ إذ كيف يمكن للفئات المحرومة أفرادا وجماعات أن تمول أو أن تبرم شراكات مع شركاء آخرين للرفع من جودة التعليم وهو ما يقصي مجموعة من التلاميذ المنتمين إلى هذه الفئات المحرومة سواء من حيث الأصل الاجتماعي أو من حيث المجال الجغرافي. ومما يؤكد كذلك فشل هذا الإصلاح هو ما جاءت به وزارة التربية الوطنية في شكل إصلاح جديد، سمي بالمخطط الاستعجالي، والذي يعتبر بمثابة خارطة طريق تحدد الخطوات العملية التي يجب الالتزام بها من أجل تسريع تنفيذ بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين أو ما سمّته الوزارة ببرنامج استدراكي للميثاق الوطني للتربية والتكوين. هذا البرنامج الذي ركز على الدور المهم الذي يجب أن يضطلع به القطاع الخاص مع إقرار

---

[11] عبد الكريم غريب، مستجدات التربية والتكوين الحديثة، ص 48.

[12] خطاب الملك محمد السادس، 8 أكتوبر 1999.

[13] المجال الأول من الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

[14] المجال الثالث من الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

[15] عبد الكريم غريب، مستجدات التربية والتكوين، ص 213.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تدابير تحفيزية تمكن من تسهيل استثمار الخواص في قطاع التعليم وتفويض تدبير مؤسسات عمومية قائمة وتطوير نموذج جديد ومتكامل للعرض التربوي الخاص[16]، وهو ما يؤكد أن التعليم بالمغرب يكرس إقصاء الطبقات غير المحظوظة اجتماعيا وذلك بتشجيعه للتعليم الخصوصي الذي يلجه بالخصوص أبناء الطبقات الميسورة.

خلاصة القول أن المدرسة المغربية ومن خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبالرغم مما يتضمنه من مبادئ وغايات في اتجاه جودة التعليم وتكافؤ الفرص، إلا أن الواقع أظهر أنه في الميثاق، و المخطط الاستعجالي ازدادت أحوال التعليم تدهورا، وما فتئ ترتيب التعليم المغربي على المستوى الدولي في تراجع مستمر، سواء على مستوى تحصيل المعارف الأساسية، أو المهارات والمدارك اللغوية، أو على مستوى تحقيق جودة التعليم ونجاعته، أو ربطه بالتنمية.

المطلب الثاني: الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

نشير بداية أن هذه الرؤية الاستراتيجية جاءت بعد صدور تقرير للمجلس الأعلى للتعليم شخّص فيه مجموعة من الاختلالات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين، والتي بينت فشل الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني، وكذا المخطط الاستعجالي. وتهدف هذه الرؤية والتي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى إرساء مدرسة جديدة قوامها: الانصاف[17] وتكافؤ الفرص، وترسيخ الجودة[18]، والعمل على الاندماج الفردي والمجتمعي، وتنتظم في أربعة فصول تسعى في مجملها إلى تحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص وهي:

أولا: من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص؛

ثانيا: من أجل مدرسة الجودة للجميع؛

ثالثا: من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع؛

رابعا: من أجل ريادة ناجحة وتدبير جديد للتغيير.[19]

---

[16] مولاي المصطفى البرجاوي، حول التربية والتعليم في المغرب "الرهان والواقع"، سلا، 2017، ص 27.

[17] يعني الإنصاف في المجال التربوي: الولوج المعمم للتربية، عبر توفير مقعد بيداغوجي للجميع بنفس مواصفات الجودة والنجاعة، دون تمييز قائم على الانتماء الجغرافي أو الاجتماعي، أو النوع أو الإعاقة أو اللون أو اللغة أو المعتقد.

[18] يقصد بالجودة في التربية، تمكين المتعلم من تحقيق كامل إمكاناته عبر أفضل تملك للكفايات المعرفية والتواصلية والعملية والعاطفية والوجدانية والإبداعية.

[19] الرؤية الاستراتيجية للتعليم 2015-2030، ص 10.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يعد تعميم التعليم بفرص متكافئة رهانا سياسيا ومجتمعيا حاسما لتحقيق الانصاف على المستوى المجالي والاجتماعي، وعلى أساس النوع والقضاء على التفاوتات بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني.[20] وهذا ما تسعى إليه الرؤية الاستراتيجية ضمن الرافعات الثمانية الأولى[21].

كما أن الرؤية الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق الجودة لجميع المتعلمين كيفما كان جنسهم أو أصلهم الاجتماعي وهذا ما يتجلى في الرافعات السبعة الخاصة بالجودة للجميع[22].

هذا ومن خلال استقرائنا لمحتويات وثيقة الرؤية الاستراتيجية فإنها تتضمن ست رافعات خاصة بمدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع، وذلك من خلال توفير تعليم وتكوين وافر الجودة والجاذبية وملائم للحياة العملية ومتطلبات الاندماج السوسيواقتصادي، والسوسيوثقافي باعتبار المدرسة حاملا وناقلة للثقافة، كما تروم ترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة[23].

يتبين من خلال ما تم استقراؤه من خلال بعض مبادئ ودعامات وثيقة الرؤية الاستراتيجية أن هناك إرادة لإصلاح المدرسة المغربية وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والانصاف والمساواة؛ إلا أن وثيقة الرؤية الاستراتيجية تحمل في طياتها مجموعة من الأمور التي تبين أن المدرسة المغربية مازالت بعيدة عن تحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص، وهو ما يتجلى في: أولا؛ من حيث الجهة التي صدرت منها هذه الرؤية، فصدور وثيقة الرؤية الاستراتيجية من المجلس الأعلى للتربية والتكوين، لابد من إعادة النظر فيه نظرا لكونه هيئة استشارية لا تملك سلطة القرار، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسة مازال يحكمها منطق التوافقات السياسية وبالتالي وجب اعتماد الدراسات العلمية من فريق متخصص ومحايد لا توجهه النزعات أو التوافقات السياسية، خصوصا في الأمور المرتبطة بالبحث العلمي والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا والاقتصاد، فالتعليم يجب أن يتحول إلى قطاع استراتيجي يعلو على المصالح الضيقة، والتوجهات الإيديولوجية. ثانيا؛ الرؤية الاستراتيجية في مجملها طغت عليها اللغة العامة الحقوقية، وتحكم فيها المنظور السياسي الذي يراعي التوازنات، والتوافقات السياسية. وهذا ما يعزز الشكوك حول مدى موضوعية وعلمية هذه الوثيقة، لأن الوثيقة العلمية هي التي تشخص واقع الحال بشكل ملموس وتطرح الحلول استنادا إلى المشاكل المطروحة مع إدخال

---

[20] المرجع نفسه، ص 13.
[21] المرجع نفسه، ص 22.
[22] المرجع نفسه، ص 50.
[23] المرجع نفسه، ص 64.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

عنصر الموارد المالية والبشرية لتحقيقها، في أفق تنمية الإنسان بمختلف جوانب شخصيته[24]. ثالثا؛ فيما يخص قضية التمويل[25] فإن الدولة تخلت عن جزء كبير من دورها في تمويل التعليم وذلك عن طريق البحث عن ممولين جدد والذي قد لا يسلم منه الجميع وبالتالي إقصاء غير مباشر للفئات غير المحظوظة، وهذا سيتبين تأثيره كذلك في اقتصار إلزامية التعليم في حدود بلوغ 15 سنة ما يعني ضمنيا أن التعليم الثانوي والجامعي ليس واجبا على الدولة. كما أن تشجيع التعليم الخصوصي ومنحه مجموعة من الامتيازات، يعني التخلي عن مجانية التعليم بطريقة تدريجية، بالإضافة إلى أن الرؤية الاستراتيجية تحدثت عن الشركاء من خواص وجمعيات وجماعات ترابية في توفير التعليم الأولي مما يعني أن مسؤولية توفيره ليست ملزمة للدولة وبالتالي إقصاء أبناء الفئات المهمشة خصوصا بالمناطق النائية. رابعا؛ وبالرجوع إلى الدعامة الثامنة[26] من الرؤية الاستراتيجية والمتعلقة بالتعليم الخصوصي يتبين أنها تضرب كليا مبدأ الإنصاف الذي هو أحد المبادئ الأساسية التي تأسست عليه هذه الرؤية، كما تنفي بشكل قطعي المساواة وتكافؤ الفرص في الرقي الاجتماعي وولوج الوظائف، فخريج الجامعات الدولية التي أصبحت تتواجد في جل المدن المغربية لا يمكن مقارنته بخريج الجامعة العمومية التي تعرف عدة مشاكل وتعترض خريجيها عدة عراقيل لعل أبرزها عدم ملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل. خامسا؛ فيما يتعلق بالموارد البشرية وبالخصوص هيأة التدريس وبالرغم من حديث الرؤية عن دور الموارد البشرية إلا أن واقع الحال يبين أن المصرح به له معنى آخر غير الذي تحدثت عنه هذه الرؤية فمباشرة بعد السنة الأولى من العمل بمقتضيات هذه الرؤية بدأ العمل بما سمي بالتوظيف بالتعاقد، وبشكل مباشر من غير تكوين، وهو الإشكال–التعاقد– الذي استمرت تبعاته إلى يومنا هذا، أي الموسم الدراسي 2023–2024 كالإضرابات المتتالية منذ ذلك الحين وهو ما أثّر على المدرسة العمومية في حين أن الدراسة استمرت بشكل عاد في التعليم الخصوصي، وهو ما يؤكد تكريس التعليم المغربي للتفاوتات الاجتماعية.

يتضح من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا المطلب أن الرؤية الاستراتيجية وبالرغم من تضمينها لمجموعة من المبادئ الدالة على الانصاف والمساواة وتكافؤ الفرص إلا أن تحليل مجموعة من رافعات

---

[24] إبراهيم سلاك، الحوار المتمدن، العدد 5581، 15 يوليوز 2017.

[25] تحمل الدولة القسط الأكبر من التمويل، مع تنويع مصادره إلى جانب ميزانية الدولة. (الرؤية الاستراتيجية صفحة 48)

[26] تشير الرؤية الاستراتيجية ضمن الرافعة الثامنة إلى: استفادة التعليم الخصوصي من تحفيزات الدولة والجماعات الترابية للنهوض بتعميم التعليم الالزامي (انظر الصفحة 21).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ودعامات هذه الوثيقة وقراءة ما بين سطورها بيَّن أن المدرسة المغربية مازالت تكرس الإقصاء ومازالت تنتج وتعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

المبحث الثاني: المدرسة المغربية بين تكريس الفوارق الاجتماعية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص من خلال التقارير الوطنية

تعد تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى جانب تقرير النموذج التنموي الجديد من التقارير الوطنية التي تناولت المنظومة التربوية المغربية وحللت البعض من إشكالياتها.

المطلب الأول: المدرسة المغربية في تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين- 2018 نموذجا-

يحمل هذا التقرير "مدرسة العدالة الاجتماعية" كعنوان له؛ وهو ما نراه إشارة ضمنية بأن المدرسة المغربية لم تحقق العدالة الاجتماعية بالرغم من مرور ثلاث سنوات على تنزيل الرؤية الاستراتيجية، وقد اعترف التقرير بأن تطبيقها الفعلي يعرف بعض التردد. وقد أشار التقرير كذلك في مقدمته إلى بعض مظاهر أزمة التعليم وفي أبرزها حسب التقرير؛ انعدام المساواة وتعميق الفوارق مما يزيد من تفاقم العجز التربوي بسبب الفوارق الاجتماعية التي تنتجها وترسخها المدرسة على كافة المستويات[27]. وبالانتقال إلى المحاور التي تضمنها التقرير فإننا نجد فيها اعترافا صريحا بأن المدرسة المغربية تنتج وتكرس الفوارق الاجتماعية، ففي المحور الأول وتحت عنوان " الفوارق الاجتماعية والاستحقاق الدراسي" يشير التقرير إلى أن النجاح المدرسي الذي يجب أن يرتبط بالاستحقاق، مازال محدودا جدا، فالنجاح الدراسي لايزال حتى اليوم، مرتبطا بشكل قوي بالأصل الاجتماعي، وذلك في ارتباط مع آليات الاقصاء التي تفعل فعلها بالمدرسة المغربية، مما يقوض مبدأ تكافؤ الفرص، الذي يفترض أن جميع المتعلمين يتلقون نفس التربية كيفما كانت خصائصهم الفردية والأسرية[28]. كما أورد التقرير نتائج دراسة أنجزها البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلاميذ سنة 2016، أظهرت جليا مدى تأثير الظروف الاجتماعية والأسرية في مكتسبات التلاميذ[29].

هذا وقد بينت هذه الدراسة بالملموس تأثير الأصل الاجتماعي على النجاح الدراسي، فوفقها يمثل عامل " أثر التلميذ" المتكون مما يحمله معه، عند ولوجه المدرسة، من إرث اجتماعي 80%، بالمقارنة مع "أثر المؤسسة التعليمية " الذي لا يتعدى 20%، ويؤثر هذا العامل في التعلمات داخل المدرسة العمومية.

---

[27] انظر تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين لسنة 2018، ص 3.

[28] تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين لسنة 2018، ص 7.

[29] استهدفت هذه الدراسة 34109 تلميذ اجتازوا اختبارات في المكتسبات وأجابوا عن الاستمارة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إن تأثير الظروف الاجتماعية في نتائج التلاميذ أمر جلي، فالمقارنة بين خصائص 10% من التلاميذ الأعلى أداء و10% من التلاميذ الأدنى أداء يبين أن توفير بعض الموارد البيداغوجية داخل البيت، كمكتب للعمل، وبضعة كتب، يظل ضمن العوامل المميزة بين التلاميذ ذوي الأداء الأفضل وغيرهم ممن حصلوا على إنجازات أقل، سواء تعلق الأمر باللغات أم بالرياضيات.

ولوحظ، من جهة أخرى، أن التلاميذ الذين حصلوا على أفضل النتائج في اللغة الفرنسية وفي الرياضيات، يتوفرون على حاسوب وعلى إنترنيت في البيت. كما أن معظم التلاميذ الذين حصلوا على أعلى المراتب في اللغة الفرنسية يتكلمون هذه اللغة في بيوتهم، أو ينتمون إلى أسر تقطن بالوسط الحضري.

ومن الفوارق التي رصدها التقرير والتي تبين كذلك تكريس التعليم المغربي للتفاوتات الاجتماعية، فوارق النظامين العمومي والخصوصي؛ حيث يشير التقرير إلى أن عرض التعليم الخصوصي موزع ترابياً واجتماعياً بطريقة غير عادلة. فالمدرسة الخصوصية تبقى غالبا حضرية الموقع، وترتادها الطبقات الاجتماعية القادرة على دفع مقابل لتربية أبنائها.

يتبين مما سبق رصده من خلال تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين لسنة 2018 أن النظام التعليمي المغربي ينتج ويعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية، ومازال بعيدا عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ومدرسة الجودة للجميع التي مازالت ترفع كشعار.

المطلب الثاني: المدرسة المغربية في تقرير النموذج التنموي الجديد

إنّ أول ملاحظة يمكن الخروج بها من خلال قراءة مضمون تقرير النموذج التنموي الجديد، هي عدم تناوله لقضية التعليم كمحور أساسي، باعتبار أن المدرسة هي أساس التنمية، إذ بدون تعليم منصف وذي جودة لا يمكن تحقيق التنمية المجتمعية المنشودة، رغم إقراره في المحور المخصص لانتظارات المواطنين بأن التعليم هو الموضوع الذي تتمحور حوله معظم الانتظارات[30]. وقد تناول تقرير النموذج التنموي الجديد قضية التعليم كجزء من المحور الثاني المعنون برأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل، وذلك تحت عنوان: الخيار الاستراتيجي الأول؛ تعليم ذو جودة للجميع[31]، ثم في الخيار الاستراتيجي الثاني

[30] انظر تقرير النموذج التنموي الجديد، ص 35.

[31] المرجع نفسه، ص 93.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بعنوان: "نظام للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث العلمي يرتكز على حسن الأداء ويستند على حكامة مستقلة ومحملة للمسؤوليات"[32].

وبالرجوع إلى مضمون تقرير النموذج التنموي الجديد حول موضوع التعليم نجد أنه يقر وبالرغم من الجهود المبذولة قصد توسيع الولوج إلى الخدمات العمومية، غير أن هذه الجهود لم تواكب بتحسن في جودة خدمات التربية والتكوين؛ فمؤشرات أداء المدرسة المغربية تظل جد متدنية، إذ أن ثلثي التلاميذ لا يحسنون القراءة عند نهاية السلك الابتدائي، كما أن نسبة الهدر المدرسي تصل الى مستوى جد مرتفع وغير متحكم فيه[33]، كما أشار التقرير إلى أن التعليم الجامعي ولو أنه عرف توسعا ملموسا، لكنه اتسم بقصور ملحوظ في التأطير والجودة واعتماد مسالك تكوين لا تتناسب مع الكفاءات والحاجيات التي يتطلبها سوق الشغل، كما تدل على ذلك الأعداد المرتفعة لحاملي الشهادات الجامعية العاطلين بالمقارنة مع خريجي المسالك ذات الاستقطاب المحدود[34]. ويشير التقرير أيضا إلى أن المدرسة المغربية تعرف أزمة في مكانتها حيث لم تعد تؤدي دورها في الارتقاء الاجتماعي وتشجيع تكافؤ الفرص، وقد أشار التقرير كذلك إلى أن أزمة كوفيد-19 فاقمت التفاوتات التي تعرفها المنظومة التعليمية المغربية[35]، وفي هذا اعتراف صريح بوجود التفاوتات داخل المدرسة المغربية. ويدعو تقرير النموذج التنموي الجديد إلى تحقيق الجودة داخل المدرسة المغربية وذلك من خلال العناية بالمدرسين وهنا يورد التقرير أن "جودة أي نظام تعليمي يحددها مستوى المدرسين العاملين به. لإنجاح نهضته التربوية، يتعين على المغرب إيلاء الأهمية الكبرى لتثمين هيئة التدريس والإرتقاء بمستوى كفاءاتها وتأطيرها"، إلا أنه وبعد مرور سنتين على هذا التقرير، يتبين عكس ذلك حيث أصدر وزارة التربية الوطنية والتي يتولاها رئيس اللجنة التي صاغت تقرير النموذج التنموي الجديد -أصدرت- نظاما أساسيا خاصا بموظفيها، رأى فيه الجميع (بمن فيهم الوزارة المكلفة) تراجعات غير مسبوقة عن حقوق أسرة التعليم، وهو ما أدى إلى إضرابات غير مسبوقة شلّت المدرسة العمومية المغربية أسابيع عديدة، في حين استمرت الدراسة بشكل عاد في التعليم الخصوصي، وهو ما يؤكد تكريس النظام التعليمي المغربي للتفاوتات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالتعليم العالي يدعو

---

[32] المرجع نفسه، ص 98.

[33] وفقًا لبيانات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، غادر ما يقرب من 432.000 تلميذ أسلاك التعليم المدرسي العمومي في عام 2018 دون الحصول على شهادة، (الأطلس المجالي الترابي للانقطاع الدراسي دجنبر 2019).

[34] انظر تقرير النموذج التنموي الجديد، ص 25.

[35] المرجع نفسه، ص 93.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

التقرير إلى القيام بتحديث فعلي لمؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة والعمل على الرفع من حسن أدائها، بالاضافة إلى التثمين القوي لشعب التكوين المهني ولطرق التعلم الهجين وبالتناوب، وذلك بهدف أول يتمثل في تمكين الشباب المغاربة من سبل امتلاك الكفاءات العالية وتحسين آفاق اندماجهم في سوق الشغل[36]. وفيما يتعلق بالتمويل يدعو التقرير إلى البحث عن التمويل عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، وهو ما يعطي الفرصة للقطاع الخاص الذي يحكمه الجانب الربحي في التحكم في البحث العلمي والتعليم الجامعي بشكل عام وتوجيهه بالشكل الذي يخدم مصالح الطبقات المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا، مما يقصي أبناء الطبقات غير المحظوظة وينسف مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم ذي جودة يعتمد الاستحقاق الفردي كأساس للنجاح الدراسي.

يتبين من خلال ما تم رصده من مضامين تقرير النموذج التنموي الجديد أن التعليم المغربي لم يصل بعد إلى تعليم منصف وذي جودة، بل وأنه يساهم في تكريس التفاوتات الاجتماعية ويعيد إنتاجها.

المبحث الثالث: المدرسة المغربية بين تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية من خلال الدراسات الدولية

تناولت تقارير ودراسات دولية المدرسة المغربية، وذلك لقياس جودة التعلمات التي يتلقاها التلاميذ المغاربة، وكذا البحث عن أسباب التفاوتات الملحوظة.

المطلب الأول: المدرسة المغربية من خلال الدراسة الدولية PIRLS

نشير بداية أن تقييم PIRLS 2016[37] عرف مشاركة 50 بلدا، ينتمي أغلبها للقارتين الأوربية والأسيوية، وقد شاركت في هذا التقييم ثلاثة بلدان إفريقية هي مصر، وجنوب إفريقيا، والمغرب. حيث شارك هذا الأخير في كل إصدارات PIRLS السابقة، والمنجزة على التوالي سنوات 2001، و2006 و2011. ومن بين السياقات التي اعتمدتها هذه الدراسة والتي تهمنا في هذا الموضوع؛ السياق العائلي وذلك لفهم تأثير السياق العائلي وتوارث الالمام بالقراءة والكتابة من جيل لجيل، جمع PIRLS المعطيات بواسطة استمارة موجهة للتلامذة، وأخرى حول القراءة يعبئها آباؤهم أو أولياء أمورهم. وتتعلق المعلومات الواردة بهاتين الاستمارتين بأربع نقط أساسية وهي كالتالي: أولا: الموارد السوسيواقتصادية والتربوية المتوفرة

---

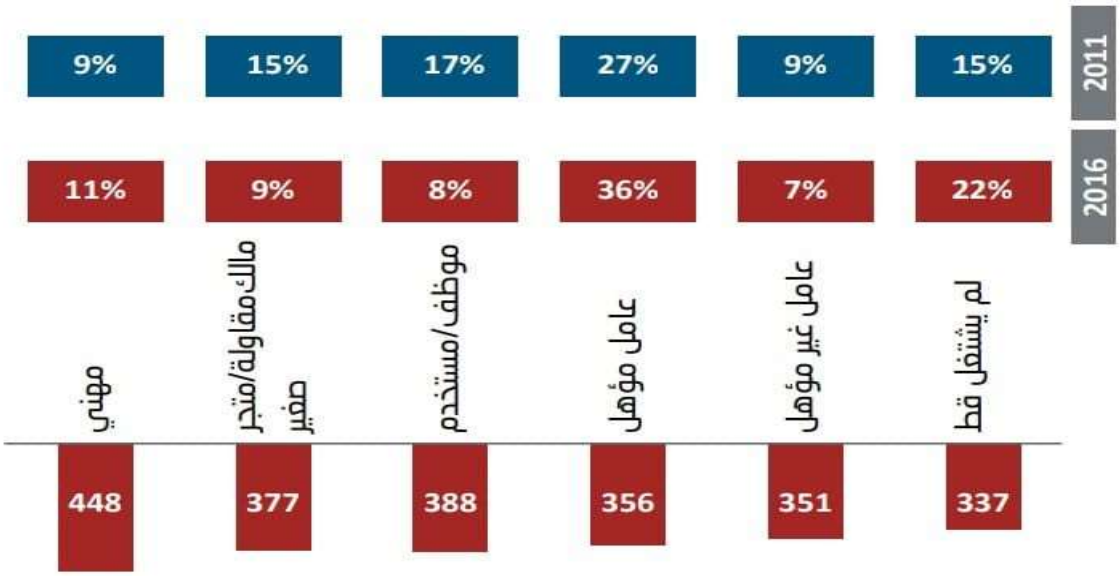
[36] تقرير النموذج التنموي الجديد، ص 98.

[37] الدراسة الدولية:" PIRLS "The Progress in International Reading Literacy Study): وهي دراسة دولية تقييمية في مجال القراءة، تشرف عليها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي ومقرها أمستردام، وتنفذ كل أربع سنوات.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

في البيت؛ ثانيا: انتظارات الآباء في مجال تعليم أبنائهم، والأهمية التي يولونها لها؛ ثالثا: الأنشطة المبكرة في القراءة والكتابة؛ رابعا: دعم الوالدين لممارسة القراءة في البيت.

رسم بياني 8. نسب التلامذة المغاربة ومعدلات تحصيلهم حسب أعلى مستوى مهني لآبائهم أو أولياء أمورهم



المصدر: حساب الهيئة الوطنية للتقييم، انطلاقا من معطيات PIRLS -2011 و PIRLS - 2016.

تعتمد الدراسة تنقيطا يتراوح بين 0 و 1000 نقطة، ويعتبر تحقيق معدل 500 نقطة معدلا دوليا.

انطلاقا من تحليل المعطيات أعلاه يتبين أن نسبة التلاميذ الذين يعمل آباؤهم أو أولياء أمورهم بوصفهم عمالا مؤهلين[38]، أو غير مؤهلين[39]، يشكلون نسبة مهمة تصل 43% بينما تتوزع باقي الفئات على الشكل التالي: 8% بالنسبة للمستخدمين أو الموظفين[40]، و9% بالنسبة لمالكي المقاولات الصغرى[41]، و11% بالنسبة للمهنيين[42] وذلك سنة 2016.

[38] عامل مؤهل: ويشمل العاملين المحترفين في مجال الزراعة أو الأسماك (المزارعون وعمال الغابات وعمال الأسماك والصيادين)؛ والعاملين في المهن الحرفية أو التجارية.

[39] عامل غر مؤهل: ويشمل المساعدين المنزليين وعمال النظافة وحرس البنايات والمراسلين والبوابين والعاملين في المزارع والأسماك وعمال البناء والزراعة.

[40] موظف أو مستخدم: ويشمل العاملين في قطاع الخدمات أو المبيعات.

[41] مالك: يشمل مالكي المقاولات الصغيرة (أقل من 25 مستخدم) مثل محلات البيع بالتقسيط والخدمات والمطاعم.

[42] مهني: ويشمل المدراء العامين أو الموظفين رفيعي المستوى؛ والمهنيين المتخصصين؛ والتقنيين أو تقنيي المهن المساعدة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وبالرجوع إلى تحليل أداء المتعلمين يلاحظ أن الفئات الثلاثة الأولى والتي تشكل النسبة الأكبر؛ أي أبناء ذوي التأهيل الضعيف حصلوا على نتائج اقل من نظرائهم الذين ينتمي آباؤهم أو أولياء أمورهم إلى الفئات المحظوظة (حسب المستوى السوسيو–مهني) وذلك بفارق دال تراوح بين 21 نقطة و111 نقطة، كما أن الفئات الثلاثة الأخرى أي التي سجلت تفوقا توجد بها فوارق فيما بينها، وبالخصوص الذين ينتمي آباؤهم أو أولياء أمورهم إلى فئة المهنيين، حيث تفوقوا بفارق دال تراوح بين 60 و71 نقطة على أبناء المستخدمين– الموظفين أو المالكين لمقاولات على التوالي.

انطلاقا من تحليل النتائج أعلاه يتبين أن النجاح والتفوق الدراسي في المدرسة المغربية مرتبط بالأصل الاجتماعي للمتعلمين، وأن النجاح المرتبط بالاستحقاق الفردي مازال بعيد المنال.

المطلب الثاني: المدرسة المغربية من خلال الدراسة الدولية TIMSS

نشير في البداية وحسب تقرير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين لسنة 2018 أن المغرب يشارك في الدراسة الدولية TIMSS[43] وذلك منذ سنة 1999 تعبيرا عن إرادته في مواكبة نظامه التربوي والقيام بأبحاث تقييم ممعيرة تتيح له إمكانية المقارنة الدولية، ويترتب عن هذا التوجه ضرورة تحليل المعطيات المتعلقة بتلك المشاركة، واستغلال نتائجها من أجل التفكير في الاستراتيجيات والمقاربات والإجراءات الكفيلة بتجاوز الصعوبات والمعيقات التي تواجه المدرسة المغربية[44]. وقد بلغ عدد التلامذة المغاربة المشاركين في هذا البحث سنة 2015حوالي 10428 في المستوى الرابع و 13035 في مستوى الثانية إعدادي موزعين على 360 مدرسة و361 إعدادية. ويشير الرسم المبياني أسفله إلى النتائج التي حققها المتعلمون المغاربة في الرياضيات والعلوم وذلك حسب أصلهم الاجتماعي، أي مهنة الاب أو ولي الأمر:

[43] الدراسة الدولية: "TIMSS" (Trends In International Mathematics And Science Study) هي دراسة دولية تقييمية في مجال الرياضيات والعلوم، موجَّهة لتلاميذ المستوى الرابع الابتدائي وتلاميذ المستوى الثاني الإعدادي.

[44] انظر تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، سنة 2018، ص 5.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

رسم بياني 12 .نسب التلامذة المغاربة في المستوى الرابع ومعدلات تحصيلهم حسب أعلى مستوى مهني لآبائهم أو أولياء أمورهم



المصدر : حساب الهيئة الوطنية للتقييم اعتمادا على معطيات TIMSS 2015

يتبين من خلال تحليل المعطيات أعلاه أن حوالي 59% من التلاميذ ينتمون إلى أسر ذات حظوظ اجتماعية واقتصادية أقل، أي التي لم يسبق للأب أو ولي الأمر أن اشتغل أو من العمال المؤهلين أو غير المؤهلين. وقد أحرز التلامذة الذين ينتمي آباؤهم لهذه الفئات الثلاث على نفس مستوى التحصيل في الرياضيات. أما في العلوم، فإننا نلاحظ فرقا قدره 28 نقطة بين أبناء العمال المؤهلين وأبناء العمال غير المؤهلين، لفائدة الفئة الأولى. أما الوضعية الأسرية لباقي التلامذة فهي أفضل من وضعية أسر التلامذة المذكورين أعلاه بحيث أحد آبائهم على الأقل يعمل بوصفه "مهنيا " أو "مالك مقاولة صغيرة أو متجر صغير"، أو "موظفا "، أو "مستخدما. ولقد حصل هؤلاء التلامذة على معدلات لا توجد بينها فوارق دالة غير أنها أفضل من أداء التلامذة الذين ينحدرون من أسر غير محظوظة على هذا المستوى. وتتراوح الفوارق الملحوظة بين الفئة المحظوظة والفئة غير المحظوظة بين 23 و 46 نقطة في الرياضيات، و 24 و 65 نقطة في العلوم، وهي فروقات كبيرة إذا قارنّاها بالمعدل الدولي.

خاتمة:

يتبين مما سبق، أنه وبالرغم من مجموعة من الإصلاحات التي تبناها المغرب فيما يتعلق بالمدرسة المغربية، والتي تروم في طياتها تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المتعلمين والمتعلمات المغاربة عامة، بغض النظر عن أصلهم الاجتماعي، وعبر جعل الاستحقاق الفردي أساسا للنجاح والتفوق الدراسي، إلا أن الواقع والممارسة تبين عكس ذلك فمن خلال الدراسة الوثائقية التي قمنا بها من خلال هذا البحث؛ سواء من خلال الوثائق الرسمية كالميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2015-2030 ، وكذلك من خلال تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين أو من خلال بعض الدراسات والتقييمات الدولية ك TIMS و PIRLS تبين أن المدرسة المغربية مازالت بعيدة عن تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، بل وأنها تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية. ومن هنا وحسب مجمل هذه التقارير والدراسات، يتبين أن الأصل الاجتماعي باختلاف مقوماته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، يعتبر محددا أساسيا في تحقيق النجاح والتفوق الدراسي.

لائحة المراجع:

- **الكتب:**

- غريب عبد الكريم، مستجدات التربية والتكوين الحديثة، منشورات عالم التربية، الطبعة 1 الدار البيضاء، 2023.
- عابد الجابري محمد، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1974.
- أحجيج حسن، نظرية العالم الاجتماعي، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2018.
- عابد الجابري محمد: التعليم في المغرب العربي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 1989.
- بورديو وباسرون، إعادة الإنتاج، ترجمة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى بيروت 2007.
- البرجاوي مولاي المصطفى، حول التربية والتعليم في المغرب "الرهان والواقع"، سلا، سنة 2017.

- **الكتب باللغات الأجنبية:**

- Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, Les Héritiers Les étudiants et la culture, Collection Le sens commun, Les éditions de minuit, Paris, 1985.
- Pierre Bourdieu et Jean Claude Passeron, la reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement, édition de minuit, 1980.

- **المقالات:**

- أعراب عبد الهادي باحث بكلية الآداب بالرباط، مقال منشور ضمن سلسلة ومناظرات رقم 102 تحت عنوان: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية.

- **المجلات:**

- مجلة عالم التربية: التعليم الخصوصي ورهان الجودة.

- مجلة عالم التربية: أزمة التعليم في المغرب والعالم العربي "الدراسات والتطلعات".

- مجلة العلوم التربوية: الأداء الأيديولوجي للمدرسة في منظور بيير بورديو- علي أسعد وطفة.

- رحمة بورقية، مجلة المدرسة المغربية، العددان 4و5، أكتوبر 2012.

- **التقارير:**

- تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008.

- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدرسة العدالة الاجتماعية، 2017.

- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين 2018.

- تقرير لمنظمة اليونيسكو سنة 2019 تحت عنوان: "وضعية الأطفال بالمغرب"

- تقرير النموذج التنموي الجديد 2021.

- **المواقع الالكترونية:**

- www.diwanalarab.com
- www.assoual.com
- www.men.gov.ma